



# UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/024

Original: English

### مطبوعة "التفكير في التنمية" تسلط الضوء على الإنجازات والآراء البديلة في تقرير الأونكتاد مراجعة تقرير "التجارة والتنمية" الذي يصدر منذ 30 عاماً يظهر أنه توقع التوجهات ورصد نقاط الضعف في التفكير التقليدي

الدوحة، قطر، 23 أبريل 2012-- لقد توقع "تقرير التجارة والتنمية" الذي دأبت الأونكتاد على إصداره سنوياً منذ 30 عاماً، التأثير المتزايد للعولمة على اقتصادات الدول النامية، وحذر من مخاطر التدفق المالي غير المقنن، وتقلبات أسعار صرف العملات، وأعرب مراراً عن رفضه أسلوب السوق الحرة الذي اتبع في ثمانينات وتسعينات الماضي، وأكد على أن الحكومات لها دور مهم تلعبه في مساعدة اقتصاداتها في تحقيق تقدم ثابت طويل الأمد.

كانت هذه من أهم النتائج التي توصلت إليها مطبوعة نشرت اليوم بعنوان "تقرير التجارة والتنمية، 1981-2011: ثلاثة عقود من التفكير في التنمية"، والذي يرصد أهم القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي وإستراتيجيات التنمية التي عاجها هذا التقرير الذي تصدره الأونكتاد منذ العام 1981.

وجرى تقديم المطبوعة في فعالية أثناء فترة الغداء في اليوم الثالث من انعقاد الدورة الثالثة عشرة من المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي ينعقد حالياً في العاصمة القطرية الدوحة حتى 26 إبريل. وينعقد المؤتمر تحت عنوان "العولمة المرتكزة إلى التنمية: نحو نمو وتنمية مستدامة للجميع"، وقد سلطت المطبوعة الضوء على دور "تقرير التجارة والتنمية" في توسيع نطاق النقاش حول كيف يمكن لدول العالم الأفقر أن تستفيد من القوى العالمية لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستويات معيشة سكانها.

وقال الأمين العام للأونكتاد د. سوباتشي بانيتشباكدي في مقدمة المطبوعة: "لقد أصبح تقرير التجارة والتنمية الذي أطلق فيما كانت أزمة الديون على وشك الاندلاع، الوسيلة الرئيسية لطرح تقييم الوضع العالمي المتغير وطرح اقتراحات سياسات بديلة. ومما يبرهن على جودة الأبحاث المقدمة في التقرير أن ما من منظمة دولية أخرى حذرت بلداناً مثل المكسيك أو تايلاند بشأن الأخطار المحتملة لفتح حسابها المالي بسرعة، ومن احتمال أن تعلق الدول ذات الدخل المتوسط في مراحل القيمة المضافة المنخفضة لشبكات الإنتاج الدولية، أو من التهديد الذي تمثله مستويات انعدام المساواة المتزايدة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي".

ونظراً إلى أن الاقتصاد العالمي مرّ في تغييرات كبيرة منذ إطلاق سلسلة تقارير التجارة والتنمية في مطلع الثمانينات، أدرك خبراء الاقتصاد في الأونكتاد أن "السبب الرئيسي لهذه التقارير لا يزال قائماً، فهي لا تزال تقدم التقييمات المهمة للتطورات الاقتصادية الحالية وسياسات العمل، وتحليلات تقديمية وتوصيات سياسة تستند إلى الأدلة، بحسب د. سوباتشي.

وعُرف عن التقرير أنه يقدم الأفكار والآراء والمقترحات والمقاربات التحليلية التي تختلف عن طرق التفكير الاقتصادي السائدة. ومن منظور تنموي، فإن أبحاث السياسة القوية والمستقلة التي يتميز بها التقرير، استمرت خلال السنوات في الاستناد في تحليلاتها على المفهوم العالمي للترابط وعلى النظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي. كما تكررت في هذه التقارير فكرة دور الدولة في التنمية الاقتصادية.

ويظهر الجزء الأول من مطبوعة المراجعة للسنوات الثلاثين من إصدارات التقرير أن أصالة تقرير التجارة والتنمية تستند إلى مناقشات السياسات والاستراتيجيات الوطنية وعلاقتها بأداء الاقتصاد العالمي ومؤسسته. وقد تبنى التقرير نهجاً جديداً ومستحدثاً للمناقشات السائدة حول تحديات وسياسات التنمية، حيث أنه تخطى عن الإنقسام بين قضايا الاقتصاد الكلي القصيرة الأمد وقضايا التنمية الطويلة الأمد التي تحدد شكل "اقتصادات التنمية" في ذلك الوقت. ومنذ البداية، ركز تقرير التجارة والتنمية على أهمية البيئة الخارجية بالنسبة للتنمية. وبشكل ما، فقد توقع فكرة العولمة.

إن النظرة "الشمولية" التي تميز بها تقرير التجارة والتنمية بشأن السياسات المتعلقة بالتوظيف والتجارة والدين والميزان النقدي والمالي وميزان المدفوعات، انعكست في تحليلات التقرير حول أزمة الديون في الثمانينات من خلال نظريته إلى المشاكل التي خلقتها الشروط المرتبطة ببرنامح التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية العالمية، وفي تحذيراتها من المخاطر على الدول النامية من الانفتاح على التدفقات المالية التي لا تحكمها قوانين وأنظمة، ومن زيادة تقلبات معدلات الصرف. ومؤخراً، وفي دراسته للمراحل التي أدت إلى الأزمة المالية والاقتصادي العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات الكلية، دعا التقرير إلى الانتباه إلى نقاط الضغط في النظام النقدي الدولي وفي الحوكمة المالية والتناقضات العميقة في سياسات التجارة والمال والنقد العالمية.

ودعا التقرير إلى خلق توازن بين القواعد والعمليات المتعددة الأطراف وبين استقلال السياسة الوطنية أو ما يسمى بـ"مساحة السياسة" في الشؤون الاقتصادية، وهو المصطلح الذي وضعه خبراء الاقتصاد في الأونكتاد. وقد أثارت وجهة النظر هذه نقاشات اقتصادية في السنوات الأخيرة. وفي دفاعه عن ضرورة معالجة الاحتياجات والتحديات المحلية الخاصة، انتقد التقرير بشدة تطبيق مبدأ "قياس واحد يناسب الجميع" على سياسات التنمية، وهو المبدأ الذي تتبناه عادة المؤسسات المالية العالمية.

لقد كانت مناقشة دور الدولة في تطوير الاقتصاد، خاصة في تشجيع تشكيل رأس المال لتنويع الاقتصاد، من بين القضايا التي تكررت في تقارير التجارة والتنمية. وفيما تبنى التقرير نهجاً حكيماً بشأن مزايا الأسواق الحرة—والذي اختلف فيه عن نهج باقي المنظمات— إلا أنه لم يكن يُقصد منه مطلقاً أن يكون عاملاً يحابي أيديولوجية "مناهضة السوق". بل إن المطبوعة التي تراجع التقرير قالت أن هذا التقرير كان يهدف على الدوام إلى نشر البراغمة المحددة الهدف في صنع السياسة. ولم يكن هدفه الرئيسي هو "الدولة في مواجهة السوق" ولكنه كان: السياسة الفعالة في مواجهة ما وصفه التقرير بـ"أصولية السوق". وبالتالي فإن تقرير التجارة والتنمية حاول مساعدة الدول النامية على خلق ما وصفه أحياناً بـ"الدولة التنموية".

أما القسم الثاني من مطبوعة المراجعة التي نشرت اليوم فإنها تشتمل تجميعاً لمساهمات الخبراء لجلسة مناقشة بعنوان "التفكير في التنمية: ثلاثة عقود من تقارير التجارة والتنمية" والتي عقدت في جنيف في 20 فبراير تمهيداً لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر.

وبهذه المناسبة وصف روبنز ريكوييرو الأمين العام السابق للأونكتاد التقرير بأنه "موسوعة للتفكير التنموي". أما جاياتي غوش الأستاذة في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي في الهند، فأعربت عن أملها في أن يصبح "المنظور الاقتصادي المنطقي والدقيق والبراغماتي المتمثل في هذه التقارير" هو طريقة التفكير السائدة. ومن ناحيته قال فيصل إسماعيل السفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا في منظمة التجارة العالمية أن تقرير التجارة والتنمية نجح في التأثير على صنع السياسات التنموية في بلاده. وأعطى مثلاً تطبيق جنوب أفريقيا لمفاهيم "الدولة التنموية" والتكامل الاستراتيجي والسياسة الصناعية ومساحة السياسة.

التقرير متوفر على الموقع

[http://www.unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds2012d1\\_en.pdf](http://www.unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds2012d1_en.pdf)